

منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة

إعداد

دكتور / حسين حسين شحانة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

والمشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامي

www.Darelmashora.com

E.m: Darelmashora@gmail.com

منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة

◆ - تحليل طبيعة مشكلة البطالة بصفة عامة .

أشر شر يهدد الإنسانية هو وجود عامل عاطل ، وهو في أشد الحاجة إلى العمل وقادر عليه، حتي يستطيع الإنفاق على مطالب الحياة ويساهم في عمارة الأرض، وعبادة الله، وحماية نفسه من صور الفساد الأخلاقي والاجتماعي والسياسي ، فالبطالة تعني إهداراً للموارد البشرية وعدم استغلالها لإنتاج الحاجات وتحقيق الغايات.

وتنشأ مشكلة البطالة عندما لا يلتزم الإنسان بالفطرة السجية التي خلقه الله عليها ، أو أنه يسئ استخدام ما سخره الله له من نعم ، أو ينحرف عن الرشد في استغلال الموارد البشرية والطبيعية ، فالإنسان هو سبب هذه المشكلة، ولن تحل هذه لمشكلة إلا من خلال الإنسان الرشيد الذي يطبق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن مخاطر مشكلة البطالة أنها تحطم الجوانب المعنوية والنفسية للإنسان ، وتسبب ارتباكاً وخللاً في الأسرة ، كما أن لها العديد من الآثار السياسية السيئة حيث تسبب خطراً على استقرار الحكم ، وأحياناً قد تؤدي إلى الاستشهاد أو الإنتحار حسب النيات والمسببات.

وتأسيساً على ما سبق فإن التصدي لها يعتبر من الضروريات الشرعية والواجبات الدينية والمسئولية الوطنية ، وهى قضية ولى الأمر والمجتمع بأسره ، سواء بسواء ، ولكن كيف تعالج هذه المشكلة بالفعل والعمل في ضوء المنهج الاقتصادي الإسلامي ، وهذا ما سوف نتناوله في البنود التالية .

◆ - تحليل طبيعة مشكلة البطالة في ظل المناهج الاقتصادية
الوضعية.

يختلف علاج مشكلة البطالة باختلاف أيديولوجية النظام السياسي والاقتصادي ، فيرى أنصار النظام الرأسمالي الحر أنه يقع على القطاع الخاص مسئولية إيجاد فرص عمل ويكون دور الدولة في هذا الصدد محدود، ومن سياسة الحكومة دعم هذا القطاع ومساعدته أو التيسير عليه لينطلق لاستيعاب العاطلين.

و يرى أنصار النظام الاشتراكي أن على الدولة مسئولية علاج مشكلة البطالة من خلال القطاع العام وتوفير فرص عمل لكل قادر عليه .

لقد ظلت مشكلة البطالة في متاهات المفاهيم الاقتصادية والوضعية المختلفة ، ففي ظل النظام الرأسمالي الحر والذي يقوم على الخصخصة ، والتي أسفرت عن مضاعفات سيئة لموضوع التشغيل حيث توقف دور الدولة عن إيجاد فرص للعاملين ، كما أخفق القطاع الخاص في استيعاب العاطلين ، وضاعف من مشكلة البطالة والكساد الاقتصادي والجات والعمولة وسيطرة فئة من رجال الأعمال على النشاط الاقتصادي.

◆ - مظاهر ومخاطر مشكلة البطالة .

من مظاهر تلك المشكلة في الواقع العملي بصفة عامة ما يلي :

- ضعف الاستثمارات القومية الموجهة إلى المشروعات الاستثمارية الجديدة لاستيعاب العاطلين وتقلص هذا البند من ميزانية الدولة .
- عدم الرشد في الخصخصة وظهور ضحايا المعاش المبكر الذي لا يجدون أى عمل سوى المقاهى والجلوس أمام التلفاز .
- الكساد الذى يواجه القطاع الخاص وفشله في تشغيل العاطلين بسبب الانفتاح غير المنضبط على استيراد سلع تنافس الوطنية.
- تركيز معظم القطاع الخاص على المجالات التى لا تستوعب عدداً كبيراً من العاطلين، والمعيار هو الربحية العالية واسترداد رأس المال بسرعة .
- محدودية فرص العمل في العالم النامي والحاجة إلى الهجرة .
- مضاعفة أعداد المهجرين واللاجئين بسبب الحروب، ولا يجدون عملاً .

– انخفاض معدل الادخار بسبب الفقر وبالتالي ضعف الاستثمار في مشروعات استثمارية جديدة لأسباب شتى منها ارتفاع الأسعار والحياة الضنك .

– اتجاه الاستثمارات الحديثة في معظمها نحو مشروعات الكماليات والمظهریات والمضاربات والتعامل في سوق الأوراق المالية .

– تركيز بعض الاستثمارات على المجالات قصيرة الأجل.

ويثار السؤال : هل يوجد لدي فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي برنامج لعلاج مشكلة البطالة ؟

هذا ما سوف نناقشه في البند التالي.

◆ - المنهج الاقتصادي الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة

يقوم المنهج الاقتصادي الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة على

المفاهيم والأسس الآتية:

- تنمية الباعث والحافز على العمل بصرف النظر عن التأهيل العلمي والوضع الاجتماعي باعتبار أن العمل عبادة وشرف وقيمة وعزة ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للصحابي الذي جاء يطلب الصدقة: " اذهب واحتطب "، (المنهج التربوي لإيجاد العامل ذو القيم والأخلاق) .
- تطبيق الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والقائمة على المشاركة وليس الفائدة ، وهذا هو الاتجاه العالمي الآن (المنتجات الاستثمارية الإسلامية).
- إنشاء مراكز التدريب المهني والحرفي تحت رعاية المنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح مع إعطاء بعض الآمال لدعم المتفوقين لتمويل مشروعاتهم بنظام القرض الحسن أو المشاركة المنتهية بالتملك (التدريب الفعال) .

— الاهتمام بنظام الزكاة والقرض الحسن والهبات والوصايا والوقف لدعم المشروعات الاستثمارية الهادفة لعلاج البطالة تحت إشراف المؤسسات الخيرية الاجتماعية والمدنية (دور مؤسسات المجتمع المدني) .

— تجنب الإسراف والتبذير في النفقات العامة وتجنب النفقات العامة في مجال الكماليات والترفيهات وتوجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة (ترشيد النفقات العامة).

— دعم سبل التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية وتطبيق قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ (السوق العربية الإسلامية المشتركة).

— توجيه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لدعم وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تستوعب أكبر عدد من العاطلين (دور المصرفية الإسلامية في تمويل المشروعات الاستثمارية) .

— حماية المشروعات الهادفة والموجهة لعلاج البطالة من اتفاقيات الجات من خلال إصدار القوانين والقرارات والتوصيات اللازمة .

— إلغاء كافة أنواع الرسوم والضرائب والإكramيات والرشوة التي تعوق مشروعات علاج البطالة (ترشيد الضرائب).

بالإضافة إلى ما سبق يجب أن نتصدى لقضية البطالة بانعزال عن العديد من القضايا والمشاكل القومية الأخرى ، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

قضية التربية والتعليم ، قضية الضرائب ، قضية حوافز الاستثمار والتمويل ، قضية القطاع الخاص والخصخصة ، قضية العولمة والهجرة ، قضية الهجرة ، قضية التكامل والتعاون بين الدول العربية ، وهكذا .

◆ - تعقيب

وتأسيساً على ذلك يجب أن يكون هناك إصلاحاً شاملاً للقضايا السابقة بالتوازي مع قضية البطالة ، بمعنى أن توضع استراتيجيات متكاملة ومتناغمة في كافة محاور القضية من منظور عملي في ضوء الواقع والإمكانيات ، بمعنى أنه يجب أن تعالج هذه القضية من منظور عملي تنفيذي وليس من منظور الدراسات والبحوث والمحاضرات والندوات ... ولا يعني ذلك التقليل من أهميتها بل يجب أن يحول كل هذا إلى برامج عمل موضوعية قابلة للتطبيق في ضوء الإمكانيات المتاحة وفي ضوء استراتيجيات وآليات التنفيذ .

◆ - السياسات الاقتصادية الاستراتيجية لعلاج قضية البطالة.

من أهم السياسات الواجب إعادة النظر فيها لتساهم في علاج قضية البطالة ما يلي :

- سياسة التعليم : والتركيز على التعليم المهني والحرفي في ضوء متطلبات سوق العمل.
- سياسة التمويل : توجيه الاستثمار نحو المشروعات التي تستوعب أكبر عدد من العاطلين والتي تقع في مجال الضروريات والحاجيات ودعم الاستثمار طويل الأجل .
- سياسة الضرائب : تخفيض أسعار الضرائب والتركيز على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال وإعطاء إعفاءات للمشروعات المهنية والحرفية والصغيرة والتي تقع في مجال الضروريات والحاجيات .
- سياسة الخصخصة : ربط الخصخصة بعلاج مشكلة البطالة وليس بالبيع أو بالمعاش المبكر .
- سياسة التدريب : وضع برامج موضوعية ومخصصة لتحويل مسارات الخريجين حسب متطلبات سوق العمل .
- سياسة اتفاقيات سوق العمل : إبرام اتفاقيات مع الدول العربية والإسلامية بإعطاء أولوية للعمال العرب والمسلمين .

– سياسة دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة مثل الجمعيات الخيرية والاجتماعية ومؤسسات الزكاة والنقابات ما في حكم ذلك ، وهذا ما سوف نتناوله في البند التالي لأهميته القصوى والفعالة والعملية .

◆ - دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) في علاج مشكلة البطالة.

يؤكد الواقع الذي نشاهده أن للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر دور رئيسي في علاج مشكلة البطالة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص الجمعيات الخيرية والتي تطبق نظام القرض الحسن ونظام المشاركة المنتهية بالتمليك ونظام الإجارة المنتهية بالتمليك كبديل لنظام الفائدة الربوية والذي ثبت فشله .

وهناك تجارب ناجحة لدور الجمعيات الاجتماعية والخيرية في علاج المشكلة.. وتتلخص هذه التجارب في تركيزها على الآتي:

- دراسة موضوعية لطبيعة المشروع الصغير وبيان جدواه والحاجة إليه ، ووضع معايير سليمة لاختياره.
- الاختيار الدقيق للشباب العاطل وتهيئته وإعداده وتدريبه لتشغيل المشروع الصغير المناسب له .
- توفير التمويل اللازم للمشروع الصغير من المصادر المختلفة، منها على سبيل المثال الهبات والإعانات والتبرعات والزكوات والوصايا ..بعيداً عن نظام الفائدة .

— اختيار طريقة التمويل المناسبة للمشروع الصغير ومنها على سبيل المثال:

- القرض الحسن على آجال مناسبة .
- المشاركة المنتهية بالتمليك خلال أجل مناسب.
- الإجارة المنتهية بالتمليك خلال أجل مناسب.
- المرابحة الإسلامية والبيع بالتقسيط .
- طرق أخرى .

وتتجنب الطرق السابقة نظام القرض بفائدة لأنه سبب محق البركة والخسران .

— تقديم الدعم التسويقي والفنى والمالى للمشروع الصغير خلال الإنشاء والتشغيل .

— المتابعة والمراقبة المستمرة للمشروع وتقويم الأداء وتنمية الإيجابيات وعلاج السلبيات .

— التطوير والتجويد إلى الأحسن للمشروعات الصغيرة وتنميتها .

◆ - خلاصة القول:

يقوم المنهج والبرنامج الاقتصادي الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة على عدة محاور عملية منها : إعداد الإنسان إعداداً أخلاقياً وفنياً وتوفير التمويل اللازم للمشروعات بالصيغ الإسلامية، وحماية الدولة للمشروعات التنموية من خلال إعادة النظر في الضرائب ونحوها وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة، وهذا يؤكد بأن الإسلام هو الحل.